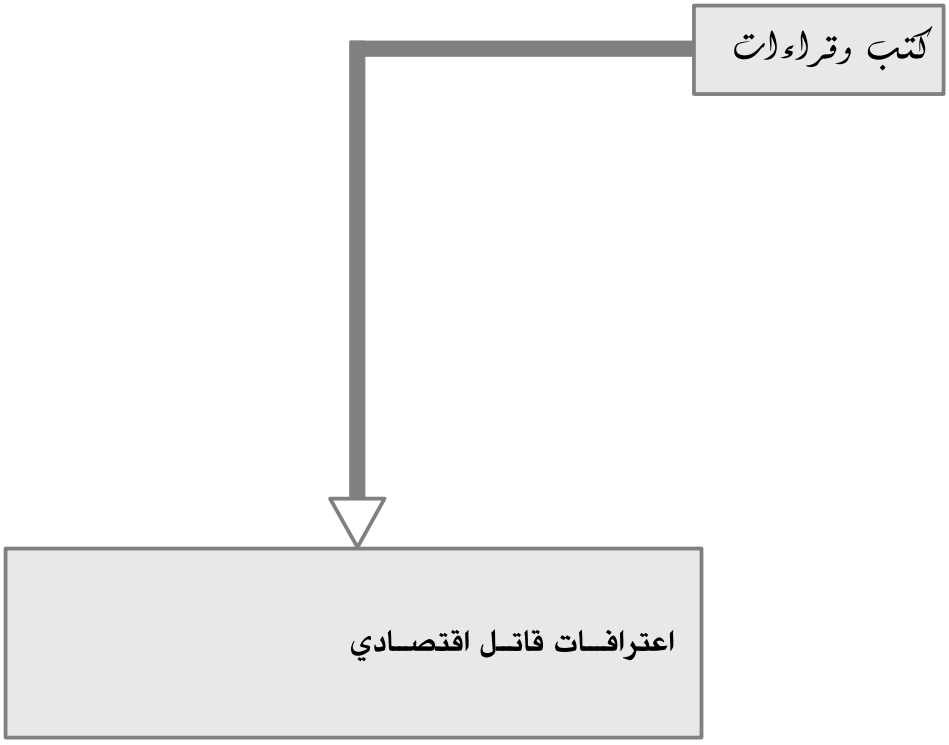
كتب وقراءات
اعترافـات قاتـل اقتصـادي

جون بيركنز

اعترافات قاتل اقتصادي(*)

نقله إلى العربية بسام أبو غزالة
(عمّان: دار ورد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠). ٢٨٨ ص.

عوني فرسخ(**)

باحث عربي مقيم في الإمارات العربية المتحدة.

ـ ١ ـ

يقول المؤلف (ص ١٢): هذه قصة حياتي عشت كل دقيقة فيها، وكان كل ما أصفه من مشاهد وأناس ومحادثات، ومشاعر، جزءاً من حياتي. إنها قصتي الشخصية، لكنها حدثت ضمن السياق الأكبر للأحداث العالمية التي شكلت تاريخنا، وأوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم، وتشكل أساس مستقبل أطفالنا. ثم يوضح (ص ٣٣) بأن ثمة مئات من الرجال والنساء المنتشرين حول العالم يعملون لدى شركات استشارية، وغيرها من الشركات الخاصة، ولكنهم يخدمون مصالح الإمبراطورية.

ويذكر (ص ٣٧) أن في مقدمة شروط عمله لدى شركة «مين» الهندسية الالتزام الصارم بالسرية المطلقة، وأن الكثرة من منتسبي الشركة عسكريون سابقون. وبالرغم من أن غالبيتهم مهندسون، فهم لا يملكون معدات هندسية، ولم يبنوا حتى زريبة للتخزين. ويضيف (ص ٤٠) أنه كان مطلوباً منه كقاتل اقتصادي إنتاج تنبؤات لأحمال كهربائية مبالغ فيها، تستخدم في تبرير قروض ضخمة تستعيدها الشركات الأمريكية بأن يعهد إليها بتنفيذ مشاريع كبرى في البلد المقترض، المعروف مقدماً عدم استطاعته سدادها، وهو ما يتيح للدائنين الدوليين استغلال عجزه، بحيث يغدو غير ممتنع عن تلبية ما تطلبه الإدارة الأمريكية، كإقامة قواعد عسكرية على أراضيه، أو التصويت وفق ما تقرره في الأمم المتحدة، أو الحصول على النفط وغيره من الموارد الطبيعية. ويوضح (ص ٥٤) أن هناك ترابطاً شديداً بين فئة من الرجال ذوي أهداف مشتركة، يتنقل أعضاؤها كثيراً وبسهولة، بين مجالس إدارات الشركات، والمناصب الحكومية الأمريكية، والمؤسسات المالية الدولية.

وحين صحا ضميره، وتنبه إلى خطورة دوره كقاتل اقتصادي، خاض لفترة غير

(*) في الأصل صدر باللغة الإنكليزية بعنوان: John Perkins, *Confessions of an Economic Hit Man* (New York: A Plume Book (Penguin Group), 2006).

(**) البريد الإلكتروني: admin@afcocpa.ae.

قصيرة صراعاً نفسياً مع إغراءات الدخل الوفير والحياة المترفة، والمخاطر المحتملة لكشفه القناع عمّا يقترف في عملية بناء الإمبراطورية الأمريكية، فقرر الاستقالة، وتفرغ لكتابة الاعتراف الذي يقول في ختامه (ص ٢٦١ و٢٦٢): هذا الكتاب اعتراف رجل سمح لنفسه بأن يكون حجر شطرنج، قاتلاً اقتصادياً. رجل باع نفسه لنظام فاسد لقاء مكاسب وسهولة تبرير هذا البيع. رجل مع غيره من الرجال والنساء ممن شرّعوا كل عمل معزز للإمبراطورية العالمية، حتى لو نتج من ذلك العمل إجرام وإبادة للبشر، وتدمير للبيئة.

يقع الكتاب في ٢٨٨ صفحة موزعة على ٤ أجزاء تضم ٣٥ فصلاً، تناول فيها المؤلف عمله كقاتل اقتصادي في ٨ أقطار آسيوية وأمريكية لاتينية، بينها قطران عربيان، ملقيا الضوء على أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية الحديث في بناء إمبراطوريتها على حساب شعوب العالم الثالث. ولقد صدر الكتاب في سنة ٢٠٠٦ عن دار بلوم، مجموعة بنغوين ـ نيويورك، وكان على قائمة أكثر الكتب مبيعاً، كما تُرجم إلى ١٧ لغة قبل ترجمته إلى العربية وصدوره عن دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع في سنة ٢٠١٠.

ـ ٢ ـ

يكشف المؤلف القناع عن حقيقة الإعلام الأمريكي؛ إذ يذكر أن مدير دار نشر كبرى، تملكها شركة عالمية قوية، قرأ في سنة ٢٠٠٣ مخطوطة كتابه، فوصفها بأنها قصة مثيرة تستحق الرواية، ولكنه ابتسم في حزن وقال إنه لا يستطيع المجازفة بنشرها، لأن المتنفذين في مركز قيادة العالم قد يعترضون. واقترح على المؤلف تحويلها إلى رواية خيالية، عندها يستطيع تسويقها باعتبار أن مؤلفها روائي مثل جون لوكاريه أو غراهام غرين.

ويذكر (ص ٢٥٩) أن فضائية **إن سي سي** تملكها شركة «جنرال إلكتريك»، و**أي بي سي** تملكها «ديزني»، و**سي بي سي** تملكها «فياكم»، و**سي إن إن** جزء من مجموعة «إي أو إل تايم وورنر» الضخمة، وأن معظم الجرائد والمجلات ودور النشر الأمريكية مملوكة وموجهة من قبل شركات عالمية عملاقة، وأن وسائل الإعلام جزء من سلطة الشركات، وأن كل واحد من موظفيها ومدرائها يتعلم على مدى حياته أن إحدى أهم وظائفه هي إدامة النظام الموروث وتقويته وتوسيعه، وهو في هذا على مستوى عال من الكفاءة، وينقلب قاسياً إذا ما عورض.

ـ ٣ ـ

تُعتبر الإكوادور مثالاً لجمهوريات الموز الخاضعة لسيطرة فئة يمينية مستبدة ومتواطئة مع الشركات الأمريكية في نهب ثروة البلاد. وقد بدأ استغلال النفط في حوض الأمازون التابع لها في أواخر ستينيات القرن العشرين. وفي سنة ١٩٧٨، خاض انتخاباتِ الرئاسة جيم ردلس، الأستاذ الجامعي والمحامي المعروف بحسه الوطني وانحيازه إلى الفقراء، ومناداته بمسؤولية الساسة عن توظيف الموارد الوطنية في تنمية مستقلة لصالح الأكثرية ومتحررة من استغلال الشركات الأجنبية. وقد نجح ليكون أول رئيس ديمقراطي بعد صف طويل من المستبدين. ويورد المؤلف (ص ١٧٨) مضمون خطاب ردلس يوم تنصيبه في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، حيث ورد

قوله: «علينا أن نقوم بإجراءات فعالة للدفاع عن موارد الطاقة في الدولة، وعلى الدولة أن تنوع صادراتها وألا تخسر استقلالها الاقتصادي. أما قراراتنا، فسوف تمليها مصالح الأمة وحدها، وسوف تكون دفاعاً غير مقيد عن حقوقنا السياسية».

وكان «المعهد الصيفي للغات»، وهو إرسالية إنجيلية أمريكية، يعمل في الإكوادور مع قبيلة «هوراني» في حوض الأمازون، بهدف تسجيل اللغات المحلية وترجمتها. وخلال السنوات المبكرة من اكتشاف النفط، شجع بعض أعضاء الإرسالية مواطني المنطقة المحتمل وجود النفط فيها على الانتقال إلى محميات تابعة للإرسالية، حيث يُمنحون الطعام والمأوى والملبس والعلاج الطبي والتعليم بأسلوب الإرسالية مجانا، مقابل تخليهم عن أراضيهم لشركات النفط.

وما إن انتُخب ردلس رئيساً، حتى دخل في صراع مع شركة «تكسكو» النفطية العملاقة، بدون أن يبدي ضعفاً أو عقدة نقص في مفاوضاته معها. وفي مطلع سنة ١٩٨١ عرضت إدارته على البرلمان قانون «الهيدروكربون» الجديد، من غير أن يبالي بمعارضة الشركات وإدارة ريغان. وأعقب ذلك شجب ما اعتبره المؤامرة بين النفط والسياسة والدين، واتهم معهد اللغات بالتواطؤ مع شركات النفط. وفي خطوة جريئة ـ كما يقرر المؤلف ص ١٩٢ ـ أمر أعضاء الإرسالية الإنجيلية بمغادرة البلاد. وبعد يومين، حذر جميع الشركات الأجنبية، وفي مقدمتها النفطية منها، بأنها ستُجبر على مغادرة البلاد ما لم تطبق خططاً لمساعدة شعب الإكوادور.

إلا أنه مات باحتراق الطائرة التي كان يستقلها في توجهه إلى جنوب البلاد في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨١، وتولى الرئاسة بعده أوزولدو فرناندو، الذي أبقى على الإرسالية الإنجيلية الأمريكية، وبدأ قبل نهاية السنة التي مات فيها ردلس برنامجاً طموحا لزيادة عمليات التنقيب عن النفط التي تقوم بها «تكسكو» والشركات الأجنبية الأخرى.

ويضيف المؤلف (ص ٢١١): أصبح هذا البلد ضحية حقيقية لسلطة الشركات؛ فقد استطعت أنا والقتلة الاقتصاديون الآخرون أن ندفع هذا البلد عملياً إلى الإفلاس؛ إذ أقرضناه مليارات الدولارات لكي يستطيع استخدام شركاتنا الهندسية والإنشائية لبناء مشاريع من شأنها مساعدة الأسر الثرية. وخلال ثلاثة عقود، ونتيجة لذلك، ارتفع مستوى الفقر المعلن رسمياً من ٥٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة، وارتفعت البطالة الكلية والجزئية من ١٥ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة، وازداد الدين العام من ٢٤٠ مليون دولار إلى ١٦ ملياراً، وانخفضت حصة الموارد الطبيعية الممنوحة للمواطنين الأشد فقراً من ٢٠ بالمئة إلى ٦ بالمئة. واليوم، يتعيّن على الإكوادور تخصيص حوالى ٥٠ بالمئة من ميزانيتها الوطنية لأقساط ديونها، بدل مساعدة الملايين من مواطنيها المصنَّفين رسمياً فقراء فقراً مدقعاً.

ويتابع في حديثه عن الإكوادور قائلاً: لقد نجحنا في الإكوادور، وها نحن نحلبها بكل معنى الكلمة. وتُعتبر الإكوادور مثالاً نموذجياً لبلدان العالم التي جرها القتلة الاقتصاديون إلى الحظيرة الاقتصادية السياسية. ذلك أن شركات النفط تستقطع ٧٥ دولاراً من كل ١٠٠ دولار من النفط الخام المستخرج من غاباتها المطيرة. أما

الدولارات الـ ٢٥ المتبقية، فيذهب ثلاثة أرباعها لسداد الدين الخارجي، ومعظم الباقي للمصروفات العسكرية والحكومية الأخرى، ويبقى حوالى دولارين ونصف دولار للصحة والتعليم وبرامج مساعدة الفقراء. وهكذا، فإن أقل من ثلاثة دولارات من كل ما يساوي ١٠٠ دولار تُنتزع من الأمازون تذهب إلى الناس الأشد حاجة، الذين دمرت حياتَهم السدودُ والحفريات وأنابيب النفط في الغابات المطيرة التي أقامتها الشركات الأمريكية، والذين يموتون لفقدانهم الطعام والماء الصالحين للاستهلاك. وكل هؤلاء ملايين في الإكوادور، ومليارات حول العالم، إرهابيون بالقوة، وليسوا كذلك لأنهم شيوعيون أو فوضويون، أو لأنهم شريرون بطبعهم، بل لأنهم ببساطة يائسون .. وأتساءل: متى سيثور هؤلاء الناس كما ثار الأمريكيون على إنكلترا في سبعينيات القرن الثامن عشر، وكما ثار الأمريكيون الجنوبيون على إسبانيا في مطلع القرن التاسع عشر؟

ـ ٤ ـ

في سنة ١٩٥١، فازت الجبهة الوطنية بزعامة د. محمد مصدق بالانتخابات الإيرانية. وما إن شكل الوزارة حتى أقدم على تأميم جميع مرافق النفط الإيرانية. ولجرأته في تحدي القوى الدولية، اعتبرته مجلة **تايم** الأمريكية رجل العام. ويذكر المؤلف (ص ٤٣ ـ ٤٤) أن بريطانيا طلبت مساعدة الولايات المتحدة في التصدي لقرار مصدق ذي الشعبية الكاسحة. غير أن الدولتين خشيتا من أن يستفز ردهما العسكري الاتحاد السوفياتي فيقوم بعمل لصالح إيران. وعليه كلف عميل المخابرات المركزية كيرمت روزفلت بتدبير وتمويل أعمال شغب استُغلت في الانقلاب على مصدق، وإعادة الشاه إلى عرش الطاووس.

غير أن الشعب الإيراني انتقم لإجهاض ثورته الأولى بثورة أكثر جذرية أطاحت الشاه وما حققته أمريكا وإسرائيل في عهده، وإن بعد ٢٨ سنة من الانقلاب الذي دبره عميل وكالة المخابرات المركزية. وكما هرب الشاه إلى روما سنة ١٩٥١ هرب إلى مصر سنة ١٩٧٩. وحين تبين أنه مصاب بمرض السرطان ذهب إلى مستشفى في نيويورك. وعندما طالبت إيران باسترجاعه، يذكر المؤلف (ص ١٥٣) أن مجموعات تجارية وسياسية أمريكية مارست ضغطاً هائلاً على الإدارة بحيث اضطر الشاه، الذي كان رجل أمريكا وإسرائيل لثلاثة عقود، إلى اللجوء إلى بنما، ثم إلى مصر ليعيش في كنف السادات الذي خلفه كرجل أمريكا وإسرائيل من بعده.

ـ ٥ ـ

في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ أسقطت إندونيسيا سيطرة هولندا بعد ٤ سنوات من المقاومة قادها أحمد سوكارنو، متوجاً ثلاثة قرون من الكفاح ضد الاستعمار. وانتخب سوكارنو كأول رئيس للجمهورية، وكان في مقدمة ما اهتم به تعميق الاندماج بين مواطني الأرخبيل غير المتجانس المكون من ١٧,٥٠٠ جزيرة متعددة القبائل التي تتكلم بنحو ٣٥٠ لغة ولهجة، بأن شكل فريقاً عالمياً متخصصاً باللسانيات، فانتهى إلى اعتماد لغة «بهاسا» التي بنيت على لغة الملايو، وأشاعها بحيث أخذ الإندونيسون يتكلمونها. وغداة عقد مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥، برز سوكارنو كأحد قادة عدم الانحياز إلى جانب نهرو

وتيتو وعبد الناصر، ولم ينحز إلى الحكومات الشيوعية ـ كما يقول المؤلف ص ٤٨ ـ وإن كانت إندونيسيا عمدت حينها إلى استيراد السلاح الروسي والانفتاح على المعسكر الاشتراكي. ولكن سوكارنو لم يكن بنزاهة نهرو وعبد الناصر. ولقد استغلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المعارضة المتنامية للفساد المستشري في نظام سوكارنو بتدبير انقلاب عليه سنة ١٩٦٥، ارتكب منفذوه مجازر طاولت ما قُدر بنصف مليون مواطن. وفي سنة ١٩٦٨ تولى قائد الجيش الجنرال سوهارتو الرئاسة.

وفي سنة ١٩٧١، وأمام مؤشرات خسارة الحرب في فييتنام، قررت إدارة نيكسون العمل على تعميق سيطرتها على النظام الإندونيسي، باعتماد خطة لتطوير كهربة جاوة، الذي يقول فيه المؤلف (ص ٥٣): «لكن هذا ليس إلا قمة جبل الجليد»، ذلك أنه كلف من إدارة شركة «مين» بإعطاء تقدير مغالى به لما تحتاج الخطة الرئيسية إليه من الكهرباء كمدخل إلى السيطرة على صناعة النفط في إندونيسيا وما يخدمها من موانئ، وخطوط أنابيب، وشركات إنشائية على مدى ٢٥ سنة. وبعد أن ناقش تقريره في اجتماعات رسمية مع وكالات الإقراض الدولية، واستجوبه خبراؤها ومهروا تقريره بأختام موافقتهم يقول (ص ٨٣): «كنت أتأرجح ما بين النظر لهؤلاء الناس كمتآمرين حقيقيين، وبين رؤيتهم ببساطة كعصبة متآخية شديدة الترابط مصممة على السيطرة على العالم». ويضيف معقباً: «أصبحت مقتنعاً بأننا نشجع هذا النظام، لأن سلطة الشركات أقنعتنا بأن الله قد منحنا الحق في وضع قلة على القمة العليا لهذا الهرم الرأسمالي وأن نصدر نظامنا للعالم بأسره».

ـ ٦ ـ

كانت بنما جزءاً من كولومبيا حين قرر المهندس الفرنسي فردناند دي لسبس، الذي أدار بناء قناة السويس، أن يبني قناة عبر البرزخ الأمريكي الأوسط، لربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ. وفي سنة ١٨٨١ بدأ الفرنسيون تنفيذ الفكرة، وانهوا المشروع في سنة ١٨٨٩ بكارثة مالية. غير أن الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت ـ كما يذكر المؤلف (ص ٨٥ ـ ٨٦) ـ طالب كولومبيا بتوقيع معاهدة تسلّم بموجبها القناة إلى اتحاد مالي أمريكي شمالي. وأمام رفض كولومبيا طلبه أرسل في سنة ١٩٠٣ السفينة الحربية «ناشفيل» إلى بنما، فأنزلت جنوداً قتلوا قائداً شعبياً لقوة محلية مسلحة، وأعلنوا بنما دولة مستقلة. ثم جرى تعيين حكومة وقّعت معاهدة القناة الأولى، وبموجبها أنشئت منطقة أمريكية على جانبي القناة، وشرّعت التدخل العسكري الأمريكي، وأعطت واشنطن سيطرة عملية على الدولة الجديدة «المستقلة». ولقد استند روزفلت في غزوه كولومبيا واقتطاع بنما منها إلى مبدأ مونرو الصادر سنة ١٨٢٣، الذي يرتب للولايات المتحدة حقوقاً خاصة في جميع أنحاء أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، بما في ذلك حق غزو أية دولة فيهما ترفض تأييد سياسة الولايات المتحدة.

ومنذ «استقلال» بنما سنة ١٩٠٣، سيطر الأمريكيون على جميع نواحي الحياة، خاصة في منطقة القناة، حيث شكلوا دولة داخل الدولة. وقد أقاموا فيها «مدرسة الأمريكتين» و«مركز تدريب على الحرب الاستوائية» تابعاً للقيادة الجنوبية للولايات المتحدة، حيث كان يدرس أبناء رؤساء

أمريكا الوسطى وأمريكا والجنوبية وقادتهم العسكريون، ويتعلمون فنون الاستجواب والمهارات السرية في محاربة الحركات الوطنية المتهمة بالشيوعية. ولقد تدخلت القوات الأمريكية ١٢ مرة لدعم الأُسر الحاكمة التابعة، وذلك حتى سنة ١٩٦٩، حين أطاح انقلابٌ ارنلفد آرياس، آخر حاكم في زمرة المستبدين كما يقرر المؤلف. ومع أن عمر توريجس لم يكن طرفاً في الانقلاب، فإنه تولى رئاسة الدولة. ولما كان يحظى باحترام كبير لدى الطبقات الوسطى والدنيا، نُظر إليه كرجل سيغير تاريخ الأمريكتين بإبطاله هيمنة الولايات المتحدة المزمنة والمؤسسة على «بيان المصير»، الوثيقة التي تعود إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، المدعية أن غزو أمريكا الشمالية كان وحياً إلهياً، فالله لا البشر (كما تزعم) أمر بإبادة الهنود الحمر، وبتدمير الغابات والجواميس، وبتجفيف المستنقعات وتحويل الأنهار، وبتنمية اقتصاد يعتمد على الاستغلال المستمر للعمال والموارد، وهو ما يدل على أن ادعاء جورج بوش الابن بتلقيه وحي السماء لغزو أفغانستان والعراق ادعاء أصيل في الفكر السياسي الأمريكي.

ولقد بدأ توريجس مفاوضات مع الرئيس كارتر حول معاهدة القناة انتهت في سنة ١٩٧٧ بانتقال القناة ومنطقتها إلى السيادة البنمية. وبعد معركة شاقة صادق الكونغرس على المعاهدة بأكثرية صوت واحد، الأمر الذي استعدى المحافظين الأمريكيين على الرئيس البنمي، حيث بدا لهم عصياً على الإفساد. وبلغ السخط عليه غايته حين تجرأ وقبل عرضاً يابانياً بفتح قناة جديدة أكثر كفاءة تحل محل القناة القائمة؛ إذ رأت شركة «بكتل» في ذلك ضياعاً للربح المتوقع من مشروع القرن الهندسي. ومجموعة «بكتل»، كما يقرر المؤلف (ص ١٩٧)، أكبر شركات الهندسة والإنشاءات نفوذاً في الولايات؛ إذ تضم بين كبار مديريها جورج شولتز وكاسبر واينبرغر. وعلى صعيد الإدارة، كان الرئيس ريغان ونائب الرئيس جورج بوش ووزير الدفاع واينبرغر ورؤساء الأركان المشتركة يجمعون على اعتبار توريجس عقبة كأداء أمام الشركات الأمريكية القوية. ولم يلبث أن قُتل بتفجر طائرته في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨١.

خلَف مانويل نورييغا توريجس، واهتم بداية في دعم قضية الفقراء والمضطهدين، وبناء قناة جديدة يمولها ويبنيها اليابانيون، لكنه واجه مقاومة شديدة من واشنطن والشركات الأمريكية الخاصة. إلا أنه لم يكن عصياً على الإفساد كعمر توريجس، حيث ينسب إليه المؤلف (ص ٢١٢) أن علاقات حميمة كانت تربطه بوكالة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومديرها وليم كيسي، وأن الوكالة استخدمته في دعم برامجها في جميع أرجاء الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وفي اختراق عصابات المخدارت الكوبية، وغيرها. كما اتُّهم بالتجسس للولايات المتحدة وكوبا، والتجسس عليهما، كعميل مزدوج.

وكان توريجس قد اعترض على وجود «مدرسة الأمريكتين» و«مركز التدريب على الحرب الاستوائية». وحذا نورييغا حذوه بأن رفض طلب إدارة جورج بوش التمديد للمدرسة، أو التفاوض بشأن ذلك، برغم تأكيد الأمريكيين أنهم ما زالوا بحاجة إليها بسبب التحضير المتزايد للحرب في أمريكا الوسطى. وفي ٢٠ كانون الأول/

ديسمبر١٩٨٩ غزت الولايات المتحدة بنما، واعتقلت نورييغا، وأعادت الحكم إلى أُسرة أرياس». ويعقّب المؤلف (ص ٢١٤) : «كلما فكرت بالغزو وقرأت عنه، كلما ازددت قناعة بأنه مؤشر على ارتداد سياسي لدى الولايات المتحدة إلى الوسائل القديمة لبناء الإمبراطوريات، وأن إدارة بوش مصممة على أن تسبق ريغان وتظهر للعالم أنها لن تتردد في استخدام القوة المفرطة لكي تحقق أهدافها. كذلك بدا لي أن الهدف في بنما كان إرهاب دول كالعراق كي ترضخ».

ـ ٧ ـ

أُسست «شركة الفواكه المتحدة» في أواخر القرن التاسع عشر، فنمت لتغدو إحدى أكثر القوى سلطة في أمريكا الوسطى. وفي خمسينيات القرن العشرين، انتُخب المرشح الإصلاحي جاكوبو أرينز رئيساً لغواتيمالا في انتخابات ديمقراطية نموذجية. وحينها كان أقل من ٣ بالمئة من مواطني غواتيمالا يملكون ٧٠ بالمئة من أراضيها، فأقدم أرينز على تطبيق برنامج إصلاح شامل لملْكية الأراضي، الأمر الذي رأت فيه «شركة الفواكه المتحدة» عدواناً على مصالحها باعتبارها أحد أكبر ملاّك الأراضي. وقد أشاعت أن أرينز ينفذ مؤامرة شيوعية، وأن غواتيمالا برئاسته تدور في الفلك السوفياتي. ويذكر المؤلف (ص ١٠٣) أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت وراء انقلاب ١٩٥٤ الذي اطاح أرينز، وأن الطيارين الأمريكيين دعموا الانقلاب بقصف مدينة غواتيمالا. وبعد إزاحته تولى الرئاسة كارلوس كارتلو أرمس، اليميني المستبد.

ولمّا كانت الحكومة الجديدة مدينة بوجودها لـ «شركة الفواكه المتحدة»، قامت بإلغاء قانون إصلاح ملْكية الأراضي والضرائب على الفوائد والأرباح التي يجنيها المستثمرون الأجانب، كما ألغت سرية الانتخابات، وسجنت الآلاف من منتقديها. ويُعزى العنف والإرهاب الذي تواصل حتى نهاية القرن العشرين إلى الحلف السري الذي قام بين «شركة الفواكه المتحدة»، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وجيش غواتيمالا بقيادة أرمس.

ـ ٨ ـ

في ستينيات القرن العشرين، شكلت الدول المنتجة للنفط «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) دفاعاً عن مصالحها في مواجهة شركات النفط العالمية الكبرى، المعروفة باسم «الأخوات السبع» التي كانت تضغط للمحافظة على أسعار النفط متدنية كي تؤمّن جني الأرباح، بدون مبالاة بما يترتب على ذلك من تدني عوائد الدول المنتجة. وقد جاءت أزمة الحظر في أعقاب حرب ١٩٧٣ في أسوأ وقت بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية، التي كانت تخوض حرباً مذلة في فييتنام؛ إذ ارتفع سعر برميل النفط السعودي من ١,٣٩ دولار في مطلع سنة ١٩٧٠ إلى ٨,٣٢ دولار في مطلع سنة ١٩٧٤، وهو ما أدى إلى ترابط الشركات الكبرى، والبنوك العالمية، والحكومات الرأسمالية، كما لم تترابط من قبل، كما يذكر المؤلف (ص ١١٥) ويضيف أن الحظر رفع من شأن السعودية عند واشنطن، التي اعترفت بأهميتها في الاقتصاد الأمريكي.

ولدى البحث في كيفية إعادة ضخ عوائد النفط المتزايدة للاقتصاد الأمريكي، أُجريت مفاوضات مع السعودية انتهت إلى إنشاء «اللجنة الأمريكية السعودية الاقتصادية

المشتركة» (جيكور)، التي استنتج كل من ديفيد هولدن وريتشارد جونز، بعد دراستها بصورة واسعة، أنها كانت أوسع اتفاقية من نوعها عقدت بين الولايات المتحدة ودولة نامية، وكان لها إمكانية تجذّر الولايات المتحدة عميقاً في أرض السعودية، معززة فكرة الاعتماد المتبادل[1]. ويعقّب المؤلف (ص ١١٧) بأن الغاية من الاتفاقية ايجاد وسائل تجر السعودية إلى حيث يصبح اقتصادها متشابكاً بصورة كبيرة باقتصاد أمريكا ومعتمداً عليه. ويذكر (ص ١١٩) أنه كمتنبئ اقتصادي استهدف في تنبؤاته الخاصة بالمشاريع السعودية رفع ما تقبضه الشركات الأمريكية إلى الحد الأعلى، وجعل السعودية تعتمد على الولايات المتحدة أكثر فأكثر. ولتحقيق ذلك، كان يضع لكل من المشاريع الإنشائية المقترحة قائمتين: **الأولى** تتضمن أنواع عقود التصميم والبناء المقترحة، و**الثانية** خاصة باتفاقيات خدمتها وإدارتها الطويلة الأجل، وبهذا سوف تحقق ربحاً عالياً لعقود من الزمن شركات: مين، وبكتل، وبراون، وروث، وهلبرتون، وستون، ووبستر، والكثرة من المهندسين والمقاولين الأمريكيين، فضلاً عن الفرص الكبيرة للشركات الأمريكية المتخصصة بالصناعات العسكرية والدفاعية.

ويذكر المؤلف (ص ١٢٢) أن واشنطن توصلت إلى اتفاق يقضي بأن تشتري السعودية بمال نفطها سندات مالية تصدرها حكومة الولايات المتحدة، وفي المقابل تدفع دائرة الخزينة الأمريكية فوائد سندات بمليارات الدولارات للشركات الأمريكية، وغيرها من الشركات، التي تتولى تنفيذ مشاريع الإنشاء والحماية السعودية. ويضيف (ص ١٢٨): «لقد أوجدت الخطط التي وضعناها عام ١٩٧٤ معياراً لمفاوضاتنا مع الدول الغنية بالنفط. . ولقد جلبت مستوى إبداعياً من البراعة إلى مستودع السلاح السياسي ـ الاقتصادي الذي يستخدمه جيل جديد من الجنود في خدمة الإمبراطورية العالمية».

ـ ٩ ـ

يقول المؤلف (ص ٢١٩): «كنت أعلم جيداً أن القتلة الاقتصاديين نشطون في العراق. وقد كانت إدارتا ريغان وبوش مصممتين على تحويل العراق إلى سعودية أخرى». وكان القتلة الاقتصاديون يعتقدون أن صدام حسين سيرى الضوء في النهاية». ويقرر (ص ٢٢٠): «إذا توصل العراق إلى اتفاق مع واشنطن شبيه بالاتفاق مع السعوديين، فسيكون بمقدور صدام من حيث الجوهر أن يضمن لنفسه حكم هذا البلد، بل قد يوسع دائرة نفوذه لتشمل كافة أرجاء هذا الجزء من العالم. ولم يكن مهماً أنه طاغية مؤذ، وأن يديه ملطختان بدم القتل الجماعي، أو أن تصرفاته الخاصة وأعماله الوحشية تستحضر صورة أدولف هتلر. فقد سبق للولايات المتحدة أن تحملت ودعمت مثل هؤلاء الرجال، وكنا سنسعد أن نعرض عليه سندات مالية أمريكية مقابل دولارات النفط، لقاء وعد باستمرار تدفق النفط، وصفقة تنفق بموجبها الفوائد المتأتية من السندات على شركات أمريكية تستخدم لتحسين أنظمة البنية

(١) David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World* (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1981), p. 359.

التحتية في جميع أنحاء العراق، ولبناء مدن جديدة، ولتحويل الصحارى إلى واحات، كما كنا مستعدين لبيعه دبابات وطائرات مقاتلة، ونبني له محطات كهربائية ونووية، كما فعلنا في بلاد أخرى كثيرة حتى لو أن هذه التقانات، بما يمكن تصوره، قد تُستخدم لإنتاج أسلحة متقدمة».

وحول أهمية العراق من وجهة نظر أمريكية، كتب يقول: «العراق مهم لنا، أهم بكثير مما هو ظاهر على السطح، ذلك أن أهمية العراق ليست من النفط وحده، بل من مياهه وجغرافيته السياسية أيضاً. واليوم أصبح معروفاً أن من يسيطر على العراق يحمل مفتاح السيطرة على الشرق الأوسط. وفوق ذلك، يشكل العراق سوقاً واسعة للنخبة الأمريكية في الهندسة والتقانة، لذلك كان يركز على العراق جميع اللاعبين الرئيسيين، من شركات الهندسة والبناء ومزودي أنظمة الحوسبة، وصانعي الطائرات والصواريخ والدبابات، وشركات الأدوية والكيماويات».

ويقرر (ص ٢٢٢): «لم يكن مفاجئاً أن يأمر الرئيس أخيراً بهجوم عسكري شامل، أرسل بموجبه خمسمائة ألف جندي كقوة دولية. وخلال الشهر الأول من عام ١٩٩١، شن هجوماً جوياً على أهداف عسكرية ومدنية عراقية. وأتبعه بهجوم بري استغرق مائة ساعة هزم فيها الجيش العراقي الأضعف سلاحاً واستعداداً. وهكذا خلصت الكويت، وارتفعت شعبية بوش بين الشعب الأمريكي ٩٠ بالمئة».

ولأن غزو العراق في سنة ١٩٩١ لم ينته باحتلاله وإباحته لنهب الشركات الأمريكية، تكرر غزوه في سنة ٢٠٠٣. وحول ذلك كتب المؤلف (ص ٢٤٩): «قامت الولايات المتحدة بغزو العراق للمرة الثانية خلال عقد أو يزيد قليلاً، كان القتلة الاقتصاديون قد فشلوا (في تحقيق الصفقات المربحة) وكذلك فشلت بنات آوى (المتخصصون بالاغتيال السياسي)، لذلك أرسل الشباب والشابات ليمارسوا القتل ويموتوا في رمال الصحراء». ويمضي متسائلاً: «نهاية صدام كنهاية نوريغا في بنما. سوف تغير المعادلة. في حالة بنما، لقد سيطرنا على القناة حين أعدنا إلى الحكم ألعوبتنا. فهل نستطيع تحطيم أوبك إذا سيطرنا على العراق؟». ويمضي قائلاً: «تساءل بعض النقاد عن سبب مهاجمة بوش للعراق بدل تركيز جميع مواردنا في ملاحقة القاعدة في أفغانستان، أيمكن أن تكون وجهة نظر هذه الإدارة، هذه الأسرة النفطية، أن تأمين وارداتنا النفطية، وإيجاد مبررات لعقود بناء العراق (وقد جرى تدمير بناه التحتية والفوقية) أهم من محاربة الإرهاب؟». وذلك ما تحقق فعلاً؛ إذ بعدما دمرت قوات التحالف بقيادتها الأمريكية العراق، فتحت أبوابه على مصاريعها لشركتي «بكتل» و«هلبرتون» ومنافستهما من الشركات الأمريكية.

ـ ١٠ ـ

تفجر النفط في فنزويلا سنة ١٩٢٢ بمعدل ١٠٠ ألف برميل يومياً. وفي سنة ١٩٣٠ كانت أكبر مصدر للنفط في العالم، لتصبح أغنى دول أمريكا اللاتينية، وشهدت تحسناً في مستويات التعليم وطول العمر ومعدلات حياة الأطفال بعد الولادة، كما ازدهرت الأعمال وتوافرت فرص العمل. ولقد استفادت من حظر النفط في سنة ١٩٧٣ بأن تضاعفت ميزانيتها الوطنية أربع مرات، وهو ما وفر الفرص للقتلة الاقتصاديين،

حيث، كما يذكر المؤلف (ص ٢٣٦)، أغرقت المصارف الدولية فنزويلا بقروض تطوير مشاريع البنية التحتية وبعض الصناعات، وإقامة أطول ناطحة سحاب في القارة. وبرغم نمو الطبقة الوسطى، كان هناك قطاع واسع من الفقراء يستغل في عمل كادح في المصانع.

وبتراجع أسعار النفط، لم تعد فنزويلا قادرة على سداد ديونها. وقد فرض عليها صندوق النقد الدولي إجراءات تقشف صارمة سنة ١٩٨٩، وضغط على حكومتها لدعم سلطة الشركات بعدة وسائل، وهو ما تسبب بتفجر أعمال عنف أودت بحياة مئتي مواطن. وبازدياد الفقر واتساع دائرة الفقراء، افتقد التوازن بين غنى القلة القليلة الفاحش وفقر الأكثرية الساحقة المدقع، الأمر الذي هيأ المسرح لهوغو تشافيز، الذي فاز بالرئاسة سنة ١٩٩٨، فوزاً كاسحاً بدعم الفقراء والمحرومين. وقام فور نجاحه بالسيطرة على مؤسسات الدولة، بما في ذلك المحاكم، وحل البرلمان، وشجب العولمة والإمبريالية الأمريكية، وأصدر قانون الهيدروكربون، مضاعفاً ضريبة الامتياز على شركات النفط.

ويذكر المؤلف (ص ٢٣٧) أن إدارة بوش كانت قبيل تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر تدرس خياراتها للتعاطي مع تشافيز بعد فشل القتلة الاقتصاديين في إغوائه، غير أن تلك التفجيرات أدت إلى تأجيل تنفيذ الإجراءات المضادة لفنزويلا للانشغال بغزو أفغانستان ثم العراق. لكن خلفاء كيرمت روزفلت حركوا في سنة ٢٠٠٢ في فنزويلا إضرابات مشابهة لما عرفته إيران سنة ١٩٥١. وتواصل الإضراب لليوم الثامن والعشرين، معززاً بإضراب عمال النفط. ووقع الصدام بين المضربين ومناصري تشافيز، ولم يلبث المضربون أن حققوا انتصارهم بإطاحة تشافيز، الأمر الذي هللت له واشنطن. إلا أن الفرحة لم تتم؛ إذ إن الشعب، بالتفاف مذهل، أعاد تشافيز إلى السلطة قبل مرور ٧٢ ساعة على إطاحته. وكان لموالاة غالبية الجيش لتشافيز، ووقوف شركة النفط الوطنية إلى جانبه، دور فاعل في إقشال الانقلاب المدبّر أمريكياً.

ـ ١١ ـ

ويختم جون بيركنز اعترافاته كقاتل اقتصادي قائلاً (ص ٢٥٠): «في التحليل النهائي تعتمد هذه الإمبراطورية كثيراً على كون الدولار العملة القياسية، وأن للولايات المتحدة الحق في طباعة الدولارات . . . بيد أن ظروفنا ليست عادية، فالولايات المتحدة تطبع عملة لا تستند إلى الذهب. بل إنها لا تستند إلى أي شيء سوى ثقة عالمية عامة باقتصادنا وقدرتنا على تحريك قوات وموارد الإمبراطورية التي أوجدناها لتدعمنا» ويمضي قائلاً: «تعطينا قدرتنا على طبع العملة قوة هائلة. فهي تعني من ضمن أشياء أخرى أننا نستطيع الاستمرار في منح قروض لا يمكن سدادها، وأننا نستطيع أن نراكم ديوناً ضخمة. ففي بداية العام ٢٠٠٣ تجاوز دين الولايات المتحدة القومي رقماً مذهلاً بلغ ستة تريليونات دولار، وقدر له أن يصل إلى سبعة تريليونات دولار قبل نهاية العام، أي حوالى ٢٤ ألف دولار على كل مواطن أمريكي. والكثير من هذه الديون يعود إلى دول آسيوية، خاصة اليابان والصين اللتين تشتريان سندات الخزينة الأمريكية بالمال المتراكم من بيعهما للولايات المتحدة

والسوق العالمية بضائع استهلاكية».

ويستطرد قائلاً: «ما دام العالم يقبل بالدولار عملة قياسية له، فلن يشكل هذا الدين المفرط عقبه جدية لسلطة الشركات. بيد أنه إن جاءت عملة أُخرى لتحل محل الدولار، أو إن قرر بعض دائني الولايات المتحدة (كاليابان والصين مثلاً) أن يسترد ديونه، فسوف يتغير الوضع بشكل عنيف، عندها ستجد الولايات المتحدة نفسها في وضع خطير».

وفي مزيد من الإيضاح يقول (ص ٢٥٦): الواقع أن وجود هذه العملة (المنافسة للدولار) لم يعد نظرياً، فقد دخل اليورو المسرح المالي الدولي منذ الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، وهو يزداد سمعة وقوة في كل شهر. واليورو يمنح أوبك فرصة غير عادية إذا اختارت أن تنتقم لغزو العراق، أو إن قررت لأي سبب أن تبرز عضلاتها للولايات المتحدة. إن قراراً من أوبك أن تستبدل اليورو بالدولار كعملة معتمدة لها سوف يهز الإمبراطورية من أساسها؛ فإن وقع هذا، وإن طالبنا أحد دائنينا بسداد ديوننا باليورو فسيكون الأثر شنيعاً.

ويبدو أنه غدا، بعد إذ صحا ضميره وتوقف عن العمل كقاتل اقتصادي، مدركاً حقيقة الإمبراطورية التي ساهم في دعم تسلطها فكتب (ص ٢٥٤) يقول: «إن الصورة الحقيقية للإمبراطورية الحديثة، لسلطة الشركات التي تستغل البائسين وتقبض على الموارد بطريقة لم يعرف التاريخ مثلها وحشية وأنانية، وتدميراً أخيراً للنفس [. . .]. لقد أقنعنا أنفسنا بأن كل نمو اقتصادي مفيد للبشرية بأسرها، وكلما ازداد النمو، عمّت الفائدة. وأخيراً أقنعنا بعضنا بعضاً بأن النتيجة المنطقية لهذه الفكرة صحيحة وعادلة أخلاقياً، وأن من يتفوق في إذكاء نار النمو الاقتصادي يستحق التمجيد والجزاء، بينما لا ضير من استغلال من يولدون على الأطراف».

ويتابع قائلاً: تُستخدم هذه الفكرة وما بُني عليها لتبرير جميع وسائل القرصنة، كمنح التصاريح لاغتصاب الأبرياء، ونهبهم وقتلهم في إيران وبنما وكولومبيا والعراق وغيرها. وتزدهر أعمال القتلة الاقتصاديين وبنات آوى والجيوش ما دامت أعمالهم تؤدي إلى نمو اقتصادي. وهي في الأغلب الأعم تؤدي إلى مثل هذا النمو، وبفضل علم التنبؤ والاقتصاد الرياضي والإحصاءات، إذا قصفنا بالقنابل مدينة ثم أعدنا بناءها، فسوف تظهر لنا المعطيات ارتفاعاً كبيراً في النمو الاقتصادي.

ويختم قائلاً (ص ٢٥٥): تكمن القصة الحقيقية في أننا نعيش داخل كذبة. مثل ملخص سيرتي الذاتية لدى شركة مين. لقد اختلقنا قشرة ملساء تغطي تحتها سرطاناً قاتلاً. وتفضح هذا السرطان أشعة سينية صادرة عن إحصاءاتنا، وهي التي تكشف الحقيقة المرعبة أن لدى أقوى دولة وأغنى إمبراطورية في التاريخ نسبة عالية علواً مفرطاً في الانتحار وتعاطي المخدرات والطلاق وسوء معاملة الأطفال والاغتصاب والجريمة. هذه القصة يجب أن تُروى. إننا نعيش زمن أزمة بغيضة. وفرصة عظيمة أن تروى قصة هذا القاتل الاقتصادي بالذات؛ كيف وصلنا إلى ما نحن فيه، ولماذا نواجه الأزمات التي تبدو بلا مخرج. هذه القصة يجب أن تُروى لأن بفهم أخطائنا السالفة فقط يمكننا الاستفادة من الفرص المستقبلية ■